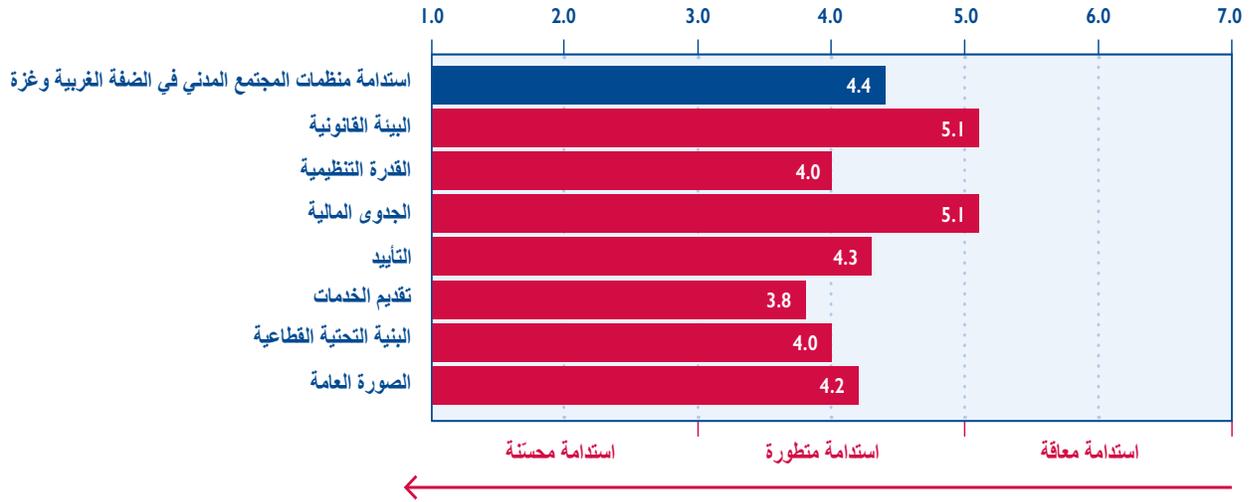


الضفة الغربية وغزة

عدد السكان: 2,747,943 (الضفة الغربية) و 1,795,183 (غزة)
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (وفقاً لتبادل القوة
الشرائية): \$4,300
مؤشر التنمية البشرية: متوسط (0.686)
الحرية في العالم: غير حرة (28) (الضفة الغربية) و 12 (غزة))

الاستدامة الإجمالية لمنظمات المجتمع المدني: 4.4



بقيت الضفة الغربية وغزة تواجهان تحدياتٍ سياسية واقتصادية واجتماعية عام 2017. وواجه الفلسطينيون سياساتٍ وممارساتٍ تقييدية من قبل القوات الاسرائيلية، بما في ذلك قيود مفروضة على تنقلاتهم، بالإضافة إلى توسيع المستوطنات الإسرائيلية. وحافظت إسرائيل على حصارها المفروض منذ عقْد على غزة، إذ قيدت تنقلات الأشخاص وحركة دخول البضائع من وإلى غزة وحدّت من إمدادات المياه والكهرباء بسبب مشاكل مع "السلطة الفلسطينية" مرتبطة بتحويل الإيرادات. ونتيجةً للحصار، يحصل الفلسطينيون في غزة بشكلٍ محدود على الرعاية الصحية وفرص التعليم خارج غزة والفرص الاقتصادية داخل القطاع. ولا تزال حكومة "السلطة الفلسطينية" في الضفة الغربية وحكومة حركة "حماس" في غزة منقسمتين، إذ تدير كل حكومة قطاعاً بشكلٍ منفصل.

وفي كانون الأول/ديسمبر 2017، أعلنت الولايات المتحدة رسمياً أنها ستعترف بالقدس عاصمةً لإسرائيل وستنقل السفارة الأمريكية إلى القدس. وأكدت الحكومة الأمريكية أن هذه الخطوة لا تفترض مسبقاً نتيجة أي قضية تتعلق بالوضع النهائي، وأن الحدود النهائية للسيادة الإسرائيلية في القدس ستترك للإسرائيليين والفلسطينيين ليتخذوا قراراً بشأنها. ومع ذلك، تلقى الكثير من الفلسطينيين هذا الإعلان بغضبٍ وإحباط، إذ يعتبرون أن القدس هي عاصمتهم، وأدى الخبر إلى احتجاجاتٍ في الضفة الغربية وغزة.

وظل دعم المانحين للأراضي الفلسطينية يتراجع عام 2017. وعلى الرغم من تحسن الأداء المالي لـ"السلطة الفلسطينية"، لا تزال هناك فجوة مالية في ميزانية الدولة. وأدى النقص في التمويل إلى الحدّ بشكلٍ كبير من عمليات منظمات المجتمع المدني وقدراتها على تحقيق أثر.

وتواصل "السلطة الفلسطينية" سن القوانين من دون التشاور مع المجتمع المدني. ومن أهمها بالنسبة إلى حريات المجتمع المدني هو قانون الجرائم الإلكترونية الجديد الذي أصدره الرئيس محمود عباس بموجب مرسوم تنفيذي في تموز/يوليو 2017. ويسمح القانون الذي يُطبق في الضفة الغربية بفرض قيودٍ على حرية التعبير على شبكة الإنترنت بناءً على مصطلحاتٍ غامضة مثل "أمن الدولة" و"التناغم الاجتماعي". ووفقاً لمنظمات حقوق الإنسان الفلسطينية، يحد القانون بدون حق من حرية التعبير من خلال إعطاء الحكومة سلطةً واسعة للسيطرة على النشاط على الإنترنت. وخلال العام، قامت كل من "السلطة الفلسطينية" وحركة "حماس" باعتقال نشطاء لأنهم انتقدوا الحكومة أو سياساتها. كما وثقت منظمات حقوق الإنسان سوء معاملة السجناء وتعذيبهم عام 2017.

وفي هذا السياق، انخفضت استدامة قطاع منظمات المجتمع المدني في الضفة الغربية وغزة عام 2017. وواجهت منظمات المجتمع المدني بيئةً قانونيةً أكثر تقييداً، مع فرض المزيد من القيود القانونية والتنظيمية والعملية على تمويلها ونشاطاتها. وظلت القدرة التنظيمية مستقرة نسبياً على الرغم من استمرار معاناة منظمات المجتمع المدني لبناء دوائر شعبية أقوى وتنفيذ الخطط الاستراتيجية، كما عانت عدة منظمات من ارتفاع معدل تبديل الموظفين. وقد ساهم تراجع دعم المانحين الأجانب في تدهور الجدوى المالية لمنظمات المجتمع المدني، وأدى أيضاً إلى إضعاف تقديم القطاع للسلع والخدمات. وواصلت منظمات المجتمع المدني تأييد مجموعة واسعة من القضايا، على الرغم من أن جهود التأييد التي بذلتها لم تحقق سوى القليل من الإنجازات الملموسة عام 2017. واستمرت منظمات الدعم الوسيطة والتحالفات والشراكات بين القطاعات، ولم تتغير البنية التحتية القطاعية بشكل عام. وبقي تصور الجمهور لمنظمات المجتمع المدني مختلطاً.

وأفادت وزارة الداخلية أن 3,312 منظمة من منظمات المجتمع المدني تسجلت في الضفة الغربية وغزة في نهاية عام 2017، مع 2,547 منظمة في الضفة الغربية و666 منظمة في غزة. وتعمل معظم هذه المنظمات على المستوى المحلي وتتركز في المراكز الحضرية والإدارية مثل رام الله والقدس ومدينة غزة.

5.1 البيئة القانونية:

تدهورت البيئة القانونية لمنظمات المجتمع المدني عام 2017 بسبب القيود التنظيمية والعملية المتزايدة، فضلاً عن قانون جديد يقيد حرية التعبير. وتخضع منظمات المجتمع المدني في الضفة الغربية وغزة لقانون الجمعيات الخيرية والمؤسسات المجتمعية (القانون رقم 1 لعام 2000، والمُشار إليه في ما يلي بـ"قانون منظمات المجتمع المدني") ولائحته التنفيذية القرار رقم 9 لعام 2003. في حين يُعتبر القانون أحد أكثر القوانين تمكيناً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لا تزال منظمات المجتمع المدني تواجه عقباتٍ وقيوداً قانونية. ومن الناحية النظرية، ينص القانون على إجراءاتٍ بسيطةٍ ينبغي على منظمات المجتمع المدني بموجبها أن تتسجل لدى وزارة الداخلية، فضلاً عن الحماية القانونية من الرفض التعسفي لطلبات التسجيل. ومع ذلك، زادت في السنوات الأخيرة "السلطة الفلسطينية" وحركة "حماس" العبء على تسجيل منظمات المجتمع المدني وعملها وتمويلها من خلال الأنظمة والقرارات الوزارية والممارسات الرسمية.

وفي السنوات الأخيرة، أنشأت بعض منظمات المجتمع المدني الخيرية والمجتمعية شركات غير ربحية للقيام بأنشطة اقتصادية للمضي قدماً بقضاياها، مثل التنمية الاجتماعية ودعم المجتمعات المهمشة. وتقع هذه الشركات ضمن اختصاص وزارة الاقتصاد الوطني، وتخضع لقانون الشركات الأردني لعام 1964 والمرسوم اللاحق رقم 6 لعام 2008. وفي عام 2010، أصدر مجلس الوزراء الفلسطيني نظاماً ينص على عملية تسجيل الشركات غير الربحية. وتضمن تحديث النظام عام 2015 آلية إجرائية للشركات غير الربحية لقبول واستلام التمويل والتبرعات، الأمر الذي يتطلب موافقة الحكومة المسبقة على التمويل الأجنبي والمحلي. ووفقاً لوزارة الاقتصاد الوطني، لم تلتزم بعض الشركات غير الربحية بالقانون والإطار. لذلك، قررت الوزارة عام 2017 وقف تسجيل الشركات غير الربحية الجديدة، فلم يعد يتم النظر بأي طلب تسجيل جديد، وأنشأت لجنة لتتقيق الإطار الذي ينظم هذه الشركات.

وتعتبر منظمات المجتمع المدني شرط الحصول على موافقة الحكومة المسبقة على تمويل الشركات غير الربحية بالإضافة إلى قرار عام 2017 بتجميد تسجيل الشركات غير الربحية الجديدة انتهاكاً لمرسوم عام 2008 والقانون الأساسي الفلسطيني. علاوةً على ذلك، يشعر أصحاب المصلحة في منظمات المجتمع المدني بالقلق من أن شرط الموافقة المسبقة سيسمح بحرمان الشركات غير الربحية من التمويل إذا كانت آراؤها وأهدافها غير مرغوب فيها، ما يمنح الحكومة سيطرةً كبيرة في ما يتعلق باختيار منظمات المجتمع المدني والأنشطة التي يمكنها أن تستمر. وعلى سبيل المثال، نشر "مركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية" في نابلس استطلاعات رأي وغيرها من الأبحاث التي تنتقد "السلطة الفلسطينية". والآن نفذت أموال هذه المنظمة المعروفة، وفي عام 2017 رُفضت طلباتها للحصول على المزيد من التبرعات والمنح. كما واجهت منظمات المجتمع المدني قيوداً أخرى على حصولها على الموارد المالية عام 2017. وبحسب خبراء منظمات المجتمع المدني، رفضت بعض المصارف مثلاً السماح للمنظمات بتحويل الأموال خارجياً عبر حساباتها المصرفية، مستشهدةً بأنظمة وزارة الداخلية. ولكن لم تستطع منظمات المجتمع المدني تأكيد ذلك مع الوزارة أو حتى معرفة سبب النظام.

وفي حزيران/يونيو، أصدرت الحكومة قانوناً جديداً مثيراً للجدل بشأن الجرائم الإلكترونية. ويسمح هذا القانون بفرض قيودٍ على حرية التعبير على الإنترنت بناءً على مصطلحاتٍ غامضة مثل "أمن الدولة" و"التناغم الاجتماعي". ويفرض القانون عقوباتٍ تصل لمدة سنة على الأقل في السجن أو غراماتٍ باهظة على الانتهاكات. وقامت الحكومة بصياغة وإصدار قانون الجرائم الإلكترونية بموجب مرسوم، من دون إعطاء منظمات المجتمع المدني أو الجمهور فرصة لإبداء الرأي.

البيئة القانونية في الضفة الغربية وغزة



وأصدرت "شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية" (PANGO)، التي تمثل أكثر من 60 منظمة من منظمات المجتمع المدني، بيانًا تدين فيه القانون لأنه ينتهك حرية الفلسطينيين بالتعبير.

ويحق لمنظمات المجتمع المدني قانونًا أن تكسب دخلًا من خلال تقديم الخدمات (مثل الخدمات الصحية والقانونية أو رسوم الاشتراك) أو بيع المنتجات. كما يحق لها أن تشارك في حملات جمع التبرعات، رغم أنه يُطلب منها الحصول على إذن مسبق من وزارة الداخلية. كما يسمح القانون لمنظمات المجتمع المدني بتلقي تمويل من الحكومة مقابل تقديم خدمات معينة مثل الخدمات الصحية والاجتماعية.

وبقيت التوترات السياسية بين الإدارات في الضفة الغربية وغزة تخلق المزيد من التحديات القانونية والإدارية

لمنظمات المجتمع المدني. وغالبًا ما تمارس السلطات في قطاع معين سلطةً شبه قانونية لعرقلة إنشاء وعمل منظمات المجتمع المدني التي تتوافق مع أخصامها السياسيين في القطاع الآخر، وذلك إما عبر التدخل في الإدارة الداخلية للمنظمة وطلب إجراء تفتيش أمني مرهق للموظفين أثناء التسجيل، وإما عبر تجميد الحسابات المصرفية لمنظمات المجتمع المدني وأعضائها. على سبيل المثال، طلبت حكومة "السلطة الفلسطينية" عام 2017 من جمعية "اتحاد الناشئين" استبدال اثنتين من أعضاء مجلس إدارتها المقترحين (أحدهما في غزة والثاني في الخليل) من أجل تسجيلها. وأخيرًا تم تسجيل الجمعية بعد تأخير دام ستة أشهر، وليس قبل أن تم استبدال عضوي مجلس إدارتها.

وبصرف النظر عن انتماءات منظمات المجتمع المدني، لا تزال تواجه في كل من الضفة الغربية وغزة تضييقًا من قبل الدولة والجهات الفاعلة المالية للدولة، إلى حدٍ مماثل لذلك التي شهدته في العام السابق. ووفقًا لعدة ممثلين لمنظمات المجتمع المدني، تدخلت وكالات الأمن والاستخبارات التابعة لـ"السلطة الفلسطينية" في بعض حالات الموافقة على تمويل منظمات المجتمع المدني عام 2017. وفي مناسباتٍ متعددة، استدعى مسؤولون أمنيون موظفين من شركات غير ربحية لإجراء مقابلات تتضمن أسئلة شخصية حول الموظفين قبل السماح بالمضي قدمًا بطلبات تمويل الشركة.

وتدخلت السلطات في غزة في عملية تسجيل منظمات المجتمع المدني وفتح حسابات مصرفية لها وحصولها على التمويل وعملياتها الداخلية. وكما كان الحال في عام 2016، طُلب في بعض الحالات من منظمات المجتمع المدني الحصول على موافقة مسبقة من الحكومة قبل تنظيم أي مناسبة، ما يشكل انتهاكًا واضحًا للقوانين المعمول بها. وعلى سبيل المثال، طُلب من "نقابة المحامين الفلسطينيين - مركز غزة" التنسيق مع وزارة العدل قبل عقد أي مناسبة أو اجتماع، بالإضافة إلى حضور ممثل من الوزارة المناسبة. علاوةً على ذلك، لا يحق لمنظمات المجتمع المدني أن تمارس حقها في التجمع السلمي ممارسةً كاملة، فتعتمد السلطات في الضفة الغربية وغزة على بقايا من قانون العقوبات الأردني والمصري لتضييق الخناق على التجمعات غير المرخصة أو غير المرغوب فيها. على سبيل المثال، ألغت قوات الأمن التابعة لـ"السلطة الفلسطينية" في تموز/يوليو "منتدى الشباب الفلسطيني" الذي نظمه منظمة من منظمات المجتمع المدني وهي "منتدى الشرق الشبابي" ليناقد الشباب الأبحاث المتعلقة بالإعلام والثقافة والاقتصاد. وأشارت السلطات الفلسطينية إلى أنها ألغت المنتدى "لأسباب أمنية".

وبموجب قانون منظمات المجتمع المدني، تُعفى المنظمات من الضرائب والرسوم الجمركية. ولكن من الناحية العملية، تواجه المنظمات تحديات في الحصول على الإعفاء بسبب الانقسام بين حكومتَي الضفة الغربية وغزة. وفي عام 2017، واصل الكثير من منظمات المجتمع المدني دفع الضرائب ورسوم التسجيل للحكومتين من أجل الحفاظ على وضعها القانوني.

وغالبًا ما تعتمد منظمات المجتمع المدني على المساعدة القانونية عند توافرها، لتساعدها في التعامل مع متاهة القوانين والأنظمة والمراسيم. وتعتمد القدرة على الحصول على المساعدة القانونية بشكل كبير على الموارد المالية والإدارية للمنظمة. لذا تستطيع المنظمات الكبيرة التي تملك موارد ضخمة أن تستفيد عادةً من هذه الحماية أكثر من المنظمات الأصغر غير الآمنة ماليًا.

القدرة التنظيمية: 4.0

بقيت القدرة التنظيمية في القطاع مستقرةً إلى حدٍ ما عام 2017.

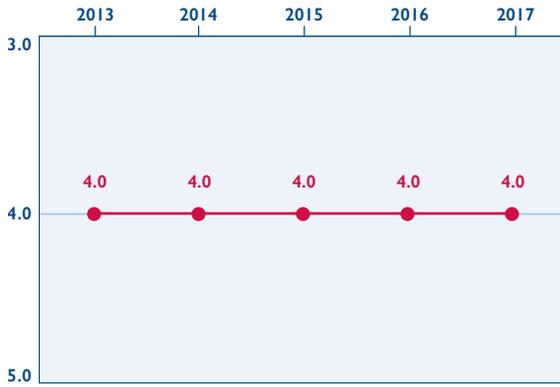
تواجه منظمات المجتمع المدني في كل من الضفة الغربية وغزة صعوباتٍ مرتبطة ببناء الدوائر الشعبية. وعززت

بعض منظمات المجتمع المدني علاقاتها مع المستفيدين المحليين من خلال زيادة التركيز على مشاريع المساعدات الإنسانية، ولاسيما في المنطقة (ج) (الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية).

ولكن يجد الكثير من منظمات المجتمع المدني صعوبة في المحافظة على علاقاتها مع الدوائر الشعبية بعد انتهاء المشاريع، إذ إنها تعمل على أساس مشروع تلو الآخر، وعادةً ما تكون المشاريع عابرة. بالإضافة إلى ذلك، تُجبر القيود المفروضة على التمويل منظمات المجتمع المدني على التركيز على العلاقات الخارجية مع المانحين المحتملين بهدف تأمين الأموال الكافية لعملياتها، بدلاً من التوعية وبناء الدوائر الشعبية مع المجموعات المحلية والمستفيدين.

وتواصل منظمات المجتمع المدني تحسين قدراتها في التخطيط الاستراتيجي وإدارة الأداء. ولكن، وبما أن منظمات المجتمع المدني تتخبط في الكثير من الحالات في التخطيط الاستراتيجي لإرضاء المانحين الحاليين أو المستقبلين فقط، غالباً ما ينتهي أمر التخطيط حبراً على ورق مع ترجمته بشكلٍ محدود إلى أعمال. علاوةً على ذلك، تحفز الرغبة في إرضاء المانحين منظمات المجتمع المدني على صياغة مهامها وأهدافها الاستراتيجية بما يتماشى مع مصالح المانحين، بدلاً من الأهداف والقيم التي أنشئت لتحقيقها. كما يؤثر التمويل المحدود على تحقيق منظمات المجتمع المدني

القدرة التنظيمية في الضفة الغربية وغزة



الأهداف والغايات الواردة في خططها. ومع ذلك، تعمل بعض منظمات المجتمع المدني على تفعيل وتنفيذ خططها الاستراتيجية، كما يتمتع بعضها بأنظمة ومؤشرات إدارة أداء قوية. فعلى سبيل المثال، ساعد مدقق خارجي مؤسسة "التعاون" الخيرية في الحصول على مصادقة معيار الجودة الدولية ISO 9001:2015 على جودة نظام الإدارة الخاص بها.

على الرغم من أن قانون منظمات المجتمع المدني ينص على أنه يجب انتخاب أعضاء مجلس الإدارة، لا تلتزم منظمات المجتمع المدني دائماً بهذا الشرط. فغالباً ما تختار منظمات المجتمع المدني أعضاء مجلس إدارتها بناءً على العلاقات الشخصية، وخاصةً مصادر التمويل المحتملة - بدلاً من رؤيتهم أو قدراتهم. نتيجةً لذلك، تولت الإدارة

الكثير من المنظمات بعض الصلاحيات المخصصة قانوناً لمجلس الإدارة، في حين أن أعضاء مجلس الإدارة لم يشاركوا بفعالية في إدارة المنظمة. وعموماً، يحكم النظام الداخلي والسياسات الداخلية للمنظمة تقسيم العمل ولكنه لا يتم الامتثال لها، ما يؤدي إلى تضارب في المصالح وانعدام الشفافية والمساءلة.

يلاحظ الخبراء في مجال منظمات المجتمع المدني أن تنقل الموظفين بين المنظمات قد ازداد، مع ارتفاع معدل تبديل الموظفين في المنظمات. ويرجح أن يكون ذلك نتيجةً لاعتماد المنظمات على التمويل المتقطع لمشروع تلو الآخر، ما يحد من قدرتها على الاحتفاظ بموظفين متفرغين. علاوةً على ذلك، إن رواتب منظمات المجتمع المدني المتدنية، لا سيما بالمقارنة مع المنظمات الدولية غير الحكومية، تجعل الكثير من المنظمات أقل قدرةً على المنافسة في جذب المواهب. وبسبب ندرة فرص العمل، خاصةً في غزة، يواصل الشباب التطوع في منظمات المجتمع المدني لاكتساب الخبرات المهنية على أمل أن يتم توظيفهم إذا سحقت الفرصة.

وتحصل معظم منظمات المجتمع المدني تقريباً على تكنولوجيا المكاتب الحديثة بما في ذلك الاتصال بالإنترنت والهواتف الذكية والبرامج المكتبية، إلا أن المنظمات الأصغر تجد صعوبةً أكبر في الاستثمار في التحديثات المنتظمة وغيرها من التحسينات لتقنياتها. ويستخدم عددٌ متزايد من المنظمات وسائل التواصل الاجتماعي التي تشكل بديلاً قيماً لمنصات التواصل التقليدية مثل الصحف والراديو والتلفزيون. وعلى سبيل المثال، استخدم "منتدى الشرق الشبابي" مواقع التواصل الاجتماعي لنشر المعلومات والقيام بنشاطات للشباب وغيرهم من الجماهير عام 2017.

الجدوى المالية: 5.1

تدهورت الجدوى المالية لمنظمات المجتمع المدني عام 2017. فمعظم المنظمات غير قادرة أن تحافظ على استمراريتها من التمويل المحلي، ولا يزال التمويل الأجنبي خاضعاً لأولويات المانحين الدوليين المتغيرة.

يُعتبر التمويل المحلي وسيلةً غير منتظمة، وغالباً ما يكون غير كافٍ لتغطية نفقات منظمات المجتمع المدني. ويقدم القطاع الخاص بعض التمويل لمنظمات المجتمع المدني عبر مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR). وتشمل كيانات القطاع الخاص التي تدعم منظمات المجتمع المدني المصارف والشركات الكبيرة مثل "بنك فلسطين" و"شركة الاتصالات الفلسطينية" و"شركة الاتصالات الخلوية الفلسطينية" (جوال). كما تقدم المساهمات الخيرية من الأفراد

والمؤسسات الثرية بعض الدعم لمنظمات المجتمع المدني ومشاريعها، ولكن بدرجة أقل.

كما تعتمد الجمعيات الخيرية في الضفة الغربية وغزة إلى جانب منظمات المجتمع المدني الصغيرة الأخرى على الدعم المحلي من خلال فعاليات جمع التبرعات والزكاة. فعلى سبيل المثال، أطلقت "جمعية أطفالنا" في غزة حملة لجمع التبرعات عام 2017 للتعويض عن انخفاض التمويل الدولي، وتجنب إغلاق صفًا لتلاميذها الصم. وتشمل الأمثلة الأخرى "جمعية إنعاش الأسرة" و"جمعية الإحسان الخيرية" و"جمعية الصديق الطيب" التي تنظم عادةً فعاليات مثل حفلات العشاء الخيرية أو إطلاق حملات لجمع التبرعات في خلال الأعياد الدينية التي تشجع على إعطاء الزكاة وغيرها من التبرعات الخيرية. كما يعتمد الكثير من منظمات المجتمع المدني على رسوم العضوية والمساهمات، على الرغم من أنها تكون بمثابة موارد دخل إضافية وهي غير كافية للحفاظ على استمرارية المنظمة.

وفي ظل غياب تمويل محلي ملحوظ من القطاع الخاص والمساهمات الخيرية، تعتمد منظمات المجتمع المدني الفلسطينية إلى حد كبير على تمويل المشاريع من المانحين الدوليين. ونتيجة لذلك، غالبًا ما ترتبط ثروات منظمات المجتمع المدني بأولويات المانحين. فيمكن أن يؤدي تخفيض التمويل أو تحويل التمويل إلى قضايا مختلفة إلى ترك المنظمات من دون إيرادات حيوية. وفي استكمالٍ للتوجه السائد عام 2016، خفض عدد من المانحين الدوليين الرئيسيين مساعداتهم للأراضي الفلسطينية عام 2017، ما أدى إلى انخفاض المبالغ التي تحصل عليها منظمات المجتمع المدني. فعلى سبيل المثال، تراجع الدعم من "وزارة التنمية الدولية البريطانية" (DFID) من 68.7 مليون جنيه استرليني عام 2016 إلى 54 مليون جنيه عام 2017 (أي من حوالي 89 مليون دولار إلى 70 مليون دولار)، في حين انخفض التمويل من الاتحاد الأوروبي من 252 مليون يورو إلى 220 مليون يورو (أي من حوالي 292 مليون دولار إلى 255 مليون دولار) في الفترة عينها.

علاوةً على ذلك، زاد عدد كبير من الحكومات الأجنبية إجراءات التدقيق والرقابة الأخرى على الأموال المخصصة للضفة الغربية وغزة، وعلى وجه الخصوص تقييد التمويل للمساعدات التي تدعم "حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات" (BDS). وخفّضت الحكومة النرويجية تمويلها لمنظمة من منظمات المجتمع المدني الفلسطينية تؤيد حركة المقاطعة، وأعلنت أنها ستطبق عملية تدقيق أكثر صرامةً على تمويل منظمات المجتمع المدني الفلسطينية في المستقبل. وتراجعت النرويج وسويسرا عن قرارهما بتمويل "أمانة حقوق الإنسان القانون الدولي"، وهي آلية مشتركة كانت تدعم منظمات المجتمع المدني المرتبطة بحملات المقاطعة. واستنتجت مراجعة حكومة الدانمارك لتمويلها للضفة الغربية وغزة أنه ينبغي على الحكومة أن تقوم بالمثل وتعزز إجراءات التدقيق.

ويؤدي الاعتماد على تمويل المانحين إلى انعدام الأمن المالي لدى منظمات المجتمع المدني الفلسطينية، وتبقى المنظمات التي لا تستطيع تأمين التمويل الكافي عرضةً للمخاطر المالية. وفي عام 2017، دفع النقص في التمويل الكثير من منظمات المجتمع المدني إلى تقليص ميزانياتها الأساسية وأنشطتها وموظفيها. وفي غزة على سبيل المثال، أُجبرت "جمعية يبوس الخيرية" في رفح، بالإضافة إلى خمس منظمات أخرى من منظمات المجتمع المدني على إقفال أبوابها عام 2017 بسبب نقص التمويل.

يفرض قانون منظمات المجتمع المدني على المنظمات تقديم تقارير مالية سنوية لوزارة الداخلية. ومن أجل الامتثال لهذا المطلب، تحافظ منظمات المجتمع المدني على أنظمة الإدارة المالية الأساسية من ضمن أمورٍ أخرى مثل أرشيف العقود والإيصالات ولوائح الرواتب. ويستخدم عدد كبير من المنظمات برامج المحاسبة أو يعتمد على خدمات المحاسبين المحترفين. وغالبًا ما تعكس التقارير المالية السنوية لمنظمات المجتمع المدني قدراتها التنظيمية والتقنية العامة. وتنشر المنظمات الكبيرة الناشطة على الإنترنت تقارير باللغتين العربية والإنكليزية بانتظام، في حين تعاني المنظمات الأصغر ذات القدرات التقنية الأضعف للقيام بذلك. وحتى في أوساط المنظمات القائمة، ليس من غير المألوف أن تكون التقارير المالية قديمةً سنة أو سنتين.

الجدوى المالية في الضفة الغربية وغزة



التأييد: 4.3

وبصفة عامة، بقيت بيئة جهود التأييد الخاصة بمنظمات المجتمع المدني على حالها عام 2017، على الرغم من بعض المؤشرات على زيادة التعاون بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني. وأعلنت "السلطة الفلسطينية" عام 2017 أنها

ملتزمة بالشراكة مع المجتمع المدني، على سبيل المثال، وضمنت أحكامًا بشأن مشاركة منظمات المجتمع المدني في السياسات العامة وعمليات سن القوانين في جدول أعمال السياسة الوطنية للأعوام 2017 إلى 2022.

وتتم أحيانًا دعوة منظمات المجتمع المدني في الضفة الغربية إلى المشاركة في المناقشات السياسية والمؤتمرات، مثل المؤتمر لمناقشة ميزانية عام 2017 أو المناقشات حول "استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية" للأعوام 2017 إلى 2022. ولكن بشكل عام، لا تزال منظمات المجتمع المدني في الضفة الغربية تعاني للتعاون مع حكومة "السلطة الفلسطينية". ولا يزال دور التأييد الذي تضطلع به منظمات المجتمع المدني محدودًا بسبب الغياب المستمر للمجلس التشريعي الذي كانت لترفع له منظمات المجتمع المدني المخاوف المتعلقة بالقانون والسياسات وتقديم طلبات لتغييرها.

وفي غزة، يُعدّ التعاون بين منظمات المجتمع المدني وحكومة "حماس" أو "السلطة الفلسطينية" أكثر تعقيدًا، خاصة وأن بعض المانحين لديهم سياسات تمنع مشاركة مسؤولي حكومة "حماس" في أنشطة منظمات المجتمع المدني. وعلى سبيل المثال، طلبت الحكومة البلجيكية، وهي جهة مانحة لمجلس الإسكان الفلسطيني في غزة، ألا يحضر أي مسؤول حكومي افتتاح المجلس لحديقة عامة جديدة، وهو حدث مولته الحكومة البلجيكية.

في حين أن التعاون مع السلطات على المستوى الوطني يبقى غير كبير نسبيًا، تتسق منظمات المجتمع المدني على نطاق أوسع مع الهيئات المحلية. وتعمل منظمات المجتمع المدني بصورة منتظمة بصفة المستشارين المسؤولين عن تقديم مدخلات عن التخطيط البلدي وتقديم الخدمات ووضع السياسات.

وينخرط عدد كبير من منظمات المجتمع المدني الفلسطينية في الرصد والدفاع عن حقوق الإنسان على المستويين المحلي والدولي. وينشر "الانتلاف من أجل النزاهة والشفافية - أمان" (AMAN)، وهو الفرع الفلسطيني التابع لمنظمة "الشفافية الدولية"، تقارير عن الفساد داخل الأراضي الفلسطينية. وتقوم منظمة "الحق" و"الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان" بالدفاع بانتظام عن قضايا الحقوق ونشر التقارير حول الحقوق والحريات، بينما يشارك "المركز الفلسطيني للاستقلال المحاماة والقضاء" (مساواة) (Musawa) في التأييد المتعلق بالقضاء وفصل السلطات. وتقوم منظمات المجتمع المدني الأخرى مثل "معهد الأبحاث التطبيقية - القدس" (أريج) (ARIJ)، و"الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية" (PASSIA) بتقديم الخدمات الأكاديمية والبحثية. وتُعتبر مجموعات تأييد المجتمع المدني ناشطة ومرئية بشكل خاص على الصعيد الدولي. وتركز أنشطة

منظمات المجتمع المدني هذه بشكل كبير على تأييد حقوق الإنسان والحريات في سياق النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني، مثل حملة المقاطعة التي يقودها تحالف واسع من منظمات المجتمع المدني ومنظمات أخرى مثل حملة "أوقفوا الجدار" و"الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فرع فلسطين".

وظوال عام 2017، عارضت منظمات المجتمع المدني إصدار الحكومة تشريعًا خاصًا جديدًا، إلا أن جهودها لم تحقق أي تغيير خلال العام. ويتم إقرار مثل هذه القوانين بموجب مرسوم، غالبًا بدون استشارة الجمهور أو إعطاء فرصة لمنظمات المجتمع المدني لاستعراضها. وشملت هذه القوانين المرسوم الاشتراعي للمحكمة الجنائية العليا والمرسوم الاشتراعي الذي يعدّل قانون المحكمة الدستورية العليا، وقد قوبل كلاهما بمعارضة قوية



وواسعة النطاق من قبل منظمات المجتمع المدني بسبب اعتبار هذه القوانين تعديًا على صلاحيات السلطة القضائية واستقلالها، فضلًا عن ضمانات المحاكمة العادلة. كما أصدرت الحكومة بموجب مرسوم قانون الجرائم الإلكترونية الجديد والمثير للجدل. وبالمثل، لم تعط منظمات المجتمع المدني أو الجمهور فرصة لإبداء رأيهما. وبعد فترة وجيزة من إصدار القانون، استُخدم كأساس قانوني لاعتقال عدة جهات فاعلة من المجتمع المدني، ومن ضمنها الناشط عيسى عمرو، وهو من مؤسسي منظمة "شباب ضد الاستيطان"، وهي من منظمات المجتمع المدني، وخمسة صحفيين كانوا يعملون لدى وسائل إعلام تابعة لحركة "حماس" في الضفة الغربية.

بذلت منظمات المجتمع المدني جهودًا تأييدية كبيرة بشأن انتخابات عام 2017. وشملت المنظمات المشاركة في هذه الجهود "شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية" (PNGO) و"مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية" (PHROC). وفي الوقت الذي لم ينجح تأييد منظمات المجتمع المدني لإجراء انتخابات في غزة والضفة الغربية، اضطلعت المنظمات بدور مهم في زيادة الوعي بشأن الانتخابات ورصدها. فأقامت شراكة مع "لجنة الانتخابات المركزية"، وأصدرت بيانات رسمية لصالح الانتخابات وأجرت حملات عامة وراقبت أماكن الاقتراع.

وبقيت قدرة منظمات المجتمع المدني على التأثير على القوانين التي تحكم عملها محدودة. وفي عام 2017، دعت المنظمات إلى مناهضة الإطار الجديد للشركات غير الربحية، المذكورة أعلاه.

ودعت منظمات المجتمع المدني أيضًا إلى تحويل مهمة الإشراف على تسجيل المنظمات من اختصاص وزارة الداخلية إلى وزارة العدل، وإبقاء سلطة تعليق عمل منظمة معينة من منظمات المجتمع المدني في يد المحاكم فقط بدلاً من وزارة الداخلية. ولكن لم تُحدث أي من هذه الحملات تغييرًا عام 2017.

تقديم الخدمات: 3.8

واصلت منظمات المجتمع المدني تقديم مجموعة متنوعة من السلع والخدمات، رغم تراجع تقديمها للخدمات عام 2017 بسبب الاضطراب السياسي ونقص التمويل. ويعتمد معظم منظمات المجتمع المدني المشاركة في تقديم الخدمات على المساعدات الدولية. وقد أدى عدم اليقين المتزايد بشأن مستقبل الدولة الفلسطينية وانخفاض الدعم من المانحين الدوليين إلى إضعاف قدرة منظمات المجتمع المدني على تقديم الخدمات، إذ اضطر الكثير منها إلى تقليص حجم المشاريع أو انتهت مشاريعها من دون أن يتم تجديدها. وعلى سبيل المثال في عام 2017، أوقفت "وزارة التنمية الدولية البريطانية" (DFID) تمويل شريك منظمات المجتمع المدني الفلسطينية "وكالة معا الإخبارية"، وهي منظمة إعلامية غير ربحية. وأدى وقف التمويل إلى إنهاء "برنامج العمل على منع العنف ضد النساء والفتيات"، وهي مبادرة لتقديم برامج إعلامية لمنع العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي. وتستمر

خدمات منظمات المجتمع المدني المتبقية في سد الثغرات الحرجة في تقديم الخدمات من قبل الدولة، وخاصة في مجالات مثل الصحة العقلية والتعليم والمساعدات الإنسانية وحقوق المرأة والشباب. وفي غزة، تواصل منظمات المجتمع المدني تقديم خدمات إنسانية مرتبطة بإدارة الأزمة ومساعدات ما بعد النزاع، مثل المساعدات الطبية والنفسية.

وفي عام 2017، قدمت بعض منظمات المجتمع المدني، ومنها "مركز التمكين الاقتصادي للشباب"، مشاريع وبرامج متنوعة تضم إلى حدٍ كبير مبادرات صغيرة نُفذت في فترة زمنية قصيرة، مقابل مشاريع كبيرة نُفذت في فترات زمنية أطول. وساهم تقلص حجم المشاريع بالإضافة إلى حاجة منظمات المجتمع المدني إلى القيام بمشاريع أكثر تنوعًا لنظرة قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية، في تراجع متزايد في التخصص لدى منظمات المجتمع المدني عام 2017.

تقدّم منظمات المجتمع المدني في الضفة الغربية وغزة السلع والخدمات لدوائرها الشعبية وللمستفيدين الآخرين. وعندما تسمح البرامج، تقوم منظمات المجتمع المدني بتوزيع وتسويق الموارد والمنشورات وتحليل الخبراء للجمهور العام، وفي بعض الأحيان للقطاع الخاص. كما أنها تستشير المؤسسات الأكاديمية والدينية والحكومية وتقدم الدعم لها. وتواصل منظمات المجتمع المدني تقديم السلع والخدمات من دون التمييز في ما يتعلق بالعرق والإثنية. وقد عمدت بعض المنظمات إلى تحديث النهج المراعية للشباب والاعتبارات الجنسانية في تقديمها للخدمات.

وفي غالب الأحيان، تعكس السلع والخدمات التي تقدمها منظمات المجتمع المدني احتياجات وأولويات دوائرها الشعبية ومجتمعاتها. وتتبع منظمات المجتمع المدني في الضفة الغربية وغزة نهجين لتقديم الخدمات: إما نهجًا تصاعديًا قائمًا على جمع بيانات النوعية والكمية لتقييم احتياجات السكان، وإما نهجًا تنازليًا تحدده منظمات المجتمع المدني و/ أو المانح مسبقًا. وقد تؤثر أولويات مسؤولي الحكومة المحلية حيث تعمل منظمات المجتمع المدني على نهجها في تقديم الخدمات، وخاصة في غزة.

يقدم عدد كبير من منظمات المجتمع المدني في الضفة الغربية الخدمات بموجب عقود حكومية. فعلى سبيل المثال، تتعاقد وزارة التنمية الاجتماعية مع منظمات المجتمع المدني لتقديم الخدمات الاجتماعية مثل إعادة تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة ورعاية المسنين وخدمات الصحة النفسية وتنمية الطفولة المبكرة. ومنذ عام 2014، زادت الوزارة مشترياتها من خدمات منظمات المجتمع المدني من 2.5 إلى 7.5 مليون شيكل إسرائيلي جديد (أي من حوالي 694,000 دولار إلى 2.1 مليون دولار). ولكن لا يمكن الاعتماد دائمًا على هذا التمويل. وعلى سبيل المثال، يقدم "مستشفى جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية" خدمات صحية للمواطنين المشمولين بالتأمين الحكومي، ولكن الحكومة تتأخر عادةً في دفع هذه المبالغ بسبب الصعوبات المالية التي تواجهها "السلطة الفلسطينية".

إن استرداد تكاليف منظمات المجتمع المدني ضئيل، وتقدم معظم منظمات المجتمع المدني الخدمات مجانًا. ويطلب عدد قليل فقط من المنظمات من المستفيدين الدفع مقابل الخدمات، ولكن تلك المنظمات تميز بين المجموعات التي تدفع وتلك التي لا تدفع. وعلى سبيل المثال، تقوم عدة منظمات من منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك "جمعية الإغاثة الزراعية

تقديم الخدمات في الضفة الغربية وغزة



السلطانية" (PARC) و"الجمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية" (PMRS)، بتقديم الخدمات وجمع الرسوم بناءً على قدرة المستفيدين على الدفع، وقد لا تفرض رسومًا أو تفرض رسمًا زهيدًا إذا لم يستطع المستفيد دفع الكلفة. وفي حين يتم أحيانًا انتقاد منظمات المجتمع المدني لاعتمادها على المساعدات وعدم استجابتها للمجتمع، تدرك الحكومة أهمية عملها وتقدره في بياناتها الرسمية.

4.0 البنية التحتية القطاعية:

بقيت البنية التحتية التي تدعم قطاع منظمات المجتمع المدني مستقرةً عام 2017، مع بعض التعزيز لتحالفات وشبكات منظمات المجتمع المدني.

وواصل عدد كبير من منظمات الدعم الوسيطة في الضفة الغربية وغزة تقديم الدعم لمنظمات المجتمع المدني عام 2017. وتشمل هذه المنظمات "شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية" (PNGO) و"شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية - غزة"، و"الاتحاد العام الفلسطيني للجمعيات الخيرية" (PGUCS)، و"الهيئة الوطنية للمؤسسات الأهلية الفلسطينية" (PNIN)، و"الاتحاد الفلسطيني العام للمنظمات غير الحكومية - غزة" (GPU). وتستمر منظمات الدعم الوسيطة في نشر وتنسيق المعلومات بين منظمات المجتمع المدني، وتقديم دعمٍ مفيدٍ بشكلٍ خاصٍ للمنظمات المجتمعية التي تعمل في المناطق النائية وفي المناطق الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية حيث يتم فرض قوانين وقيود إضافية. وعلى الرغم من حصول منظمات الدعم الوسيطة على مجموعةٍ كبيرةٍ من الموارد المتمثلة بالمعرفة والقدرات والموارد المالية للمنظمات الأعضاء فيها، تعاني هذه المنظمات من عدم كفاية الموارد البشرية، فمعظم موظفيها غير متفرغين، ما يحد من قدراتها على المشاركة بانتظام.

تظهر التحالفات في جميع أنحاء المجتمع المدني، وهي فعالة بشكلٍ عام في تنسيق جهود منظمات المجتمع المدني. وترتكز عمومًا على قطاع أو حملة أو منطقة جغرافية معينة. ومن التحالفات التي كانت ناشطةً عام 2017 "مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية" (PHROC) و"الائتلاف الوطني للمرأة الفلسطينية للقرار 1325"، و"الائتلاف

البنية التحتية القطاعية في الضفة الغربية وغزة



من أجل العدالة المناخية" و"ائتلاف الحقوق الاقتصادية والاجتماعية". وفي معظم الحالات، تعتمد استدامة تحالفات منظمات المجتمع المدني على الحالة الملحة وأهمية القضية التي تشكلت لمعالجتها، وكذلك ما إذا كان لديها تنظيم قوي ليقودها. وتحافظ تحالفات منظمات المجتمع المدني على وضع غير رسمي، إذ لا ينص القانون على التسجيل الرسمي للتحالفات أو الشبكات. وبناءً على ذلك، عندما يحقق التحالف هدفه أو يفشل في تحقيقه، يمكن حلّه بسهولة.

وفي عام 2017، واصلت منظمات الدعم الوسيطة والتحالفات نشاطها، خاصةً في جهود التأييد. وخلال عام 2017، عقدت التحالفات اجتماعاتٍ في مناسباتٍ متعددة لمناقشة مسائل مختلفة واتخاذ إجراءات بشأنها، بما في ذلك سياسة "السلطة الفلسطينية" المتعلقة بغزة، والعدد المتزايد من المراسيم التشريعية مثل قانون الجرائم الإلكترونية والمضايقات من المسؤولين الأمنيين.

وشارك عدد قليل من المنظمات المحلية في تقديم المنح عام 2017، ولكن معظم هذه المنظمات تكون تابعةً أو ممولّة من هيئات دولية. وعلى سبيل المثال، قدمت "لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية" عام 2017، بتمويلٍ من الاتحاد الأوروبي، منحًا إلى 14 منظمةً من منظمات المجتمع المدني لتنفيذ أنشطة مختلفة تهدف إلى تعزيز المشاركة السياسية في الانتخابات المحلية.

يتوفر تدريب منظمات المجتمع المدني في كلّ من الضفة الغربية وغزة، وهذا ما تعتبره المنظمات فعالاً. ويعتقد بعض خبراء منظمات المجتمع المدني أن التدريب أصبح مكرّرًا في ما يتعلق بالمواضيع المُقدّمة فضلًا عن المنظمات والأشخاص الذين يحضرون التدريبات. ويعتمد الكثير من منظمات المجتمع المدني القائمة في غزة على التدريب عن بعد، وذلك بسبب التحديات التي تواجهها عند محاولة إرسال موظفين إلى الخارج للتدريب أو عند استقبال مدربين من الخارج في غزة.

وتواصل منظمات المجتمع المدني الدخول في شراكات مع كيانات في القطاعات الأخرى. وعلى سبيل المثال، دخلت منظمات المجتمع المدني الفلسطينية في شراكة مع وكالات التنمية الدولية والشركات الخاصة والمستثمرين الفرديين في مشروع بعنوان "حداق البيارة"، من أجل إنشاء مئات المنتزهات للأطفال في الضفة الغربية وغزة. وتشمل هذه

الشراكة مؤسسة "التعاون" غير الربحية، و"بنك فلسطين" و"وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى" (الأونروا) (UNRWA) و"الجمعية الخيرية المتحدة للأراضي المقدسة" غير الربحية و"مؤسسة منى وباسم حشمة".

الصورة العامة: 4.2

لم يطرأ عمومًا أي تغيير على الصورة العامة لمنظمات المجتمع المدني عام 2017. وفي الضفة الغربية، غالبًا ما يكون الصحفيون مستعدين لتغطية مشاركة منظمات المجتمع المدني في التأييد على المستوى الوطني. وينطبق ذلك بصفة خاصة عندما تقوم منظمات المجتمع المدني بتأييد قضايا تتماشى مع مصالح وسائل الإعلام، مثل حرية التعبير والرقابة الحكومية. ووفقًا للخبراء في مجال منظمات المجتمع المدني، لا تضطلع وسائل الإعلام في غزة بدور إيجابي في تغطية دور منظمات المجتمع المدني وأنشطتها.

وفي كلٍّ من الضفة الغربية وغزة، تكون وسائل الإعلام عادةً مرتبطةً بفصائل سياسية معينة، ما يؤثر على استقلاليتها وتغطيتها الإعلامية. ونظرًا لعدم سعي المحطات الإعلامية الموالية للحكومة لإجراء مقابلاتٍ أو برامج مع قادة المجتمع المدني، تركز المنظمات على تطوير العلاقات مع المحطات التلفزيونية والإذاعية المحلية. وتتيح العلاقات مع هذه الوسائل الإعلامية لمنظمات المجتمع المدني فرصًا للحصول على تغطية إعلامية والتواصل بشكلٍ مباشر أكثر مع الدوائر الشعبية.

ويقدّر الجمهور دور منظمات المجتمع المدني في المجتمع الفلسطيني، ولا سيما تلك المنظمات التي تقدم خدمات عامة قيمة مثل المساعدات الطبية والاجتماعية. ولا تزال هذه الصورة الإيجابية موجودة بشكل رئيسي في صفوف المستفيدين من هذه الخدمات. وتستند التصورات العامة السلبية لمنظمات المجتمع المدني إلى حدٍ كبير إلى تصورات التأثير الخارجي للمانحين الأجانب أو الحكومة. ويُنظر إلى منظمات المجتمع المدني بصورة متزايدة على أنها مقابلة للمانحين والوكالات الدولية الكبيرة تنفذ مشاريع وبرامج الجهات الفاعلة الخارجية فحسب.

ولا يزال المسؤولون الحكوميون في إدارتي الضفة الغربية وغزة حذرين من أهداف المجتمع المدني، ولا سيما الأهداف المتعلقة بالتأييد ومنظمات حقوق الإنسان. وقد أدى اعتراض منظمات المجتمع المدني على عدة قوانين مثل قانون الجرائم الإلكترونية إلى زيادة شك وعداوية الدولة، التي تظهر أحيانًا في تضيق الحكومة على منظمات المجتمع المدني وعرقلتها.

وفي المقابل، تتمتع منظمات المجتمع المدني التي تقدم الخدمات بعلاقاتٍ أفضل مع الحكومة وبصورةٍ أكثر إيجابيةً بالنسبة إلى المسؤولين. وفي الضفة الغربية، تتسم العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص بالإيجابية عمومًا. فلدَى الكثير من المصارف والشركات الكبرى ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات التي تدعم مشاريع وأنشطة منظمات المجتمع المدني. وتعزز منظمات المجتمع المدني الرائدة صورتها العامة وتزيد الوعي بشأن أنشطتها من خلال جهود التواصل وموظفي العلاقات العامة على المواقع الإلكترونية للمنظمات وعبر وسائل التواصل الاجتماعي. أما منظمات المجتمع المدني الأصغر مثل الجمعيات والشركات الصغيرة غير الربحية فتركز على مواقع التواصل الاجتماعي، وخاصةً موقع "فيسبوك"، لتعزيز صورتها وأنشطتها.

وتنشر بعض منظمات المجتمع المدني الرائدة تقارير سنوية على مواقعها الإلكترونية ليطلع عليها الجمهور، ولكن في الكثير من الحالات يتم تأخير هذه التقارير، ولا

يقوم الكثير من منظمات المجتمع المدني بنشرها على الإطلاق.

وقد وضعت منظمات المجتمع المدني مدونة قواعد السلوك عام 2008 وحدثتها عام 2015 لمساعدة منظمات المجتمع المدني على الامتثال إلى المعايير المعمول بها. واعتبارًا من عام 2017، أُقرت المدونة ووقعت عليها 360 منظمة. ودعم "مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية" هذا التوجه عام 2017 من خلال تقديم المساعدة الفنية والمصادقات لمنظمات المجتمع المدني التي امتثلت لهذه المدونة.

الصورة العامة في الضفة الغربية وغزة

